S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/954
4 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ موجهة
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل الرسالة المرفقة المؤرخة ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ التي تلقيتها من رئيس اللجنة الدولية للمتابعة التي أنشئت وفقا لولاية البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

ومرفق بهذه الرسالة التقرير الدوري الأول للدول الأعضاء المشاركة في البعثة، وذلك على النحو المطلوب من قبل مجلس الأمن في قراره ١١٣٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وضميمتها.

(توقيع) كوفي ع. عنان

97-34826 051297 051297

المرفق

[الأصل: بالفرنسية]

رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الدولية للمتابعة

أتشرف بأن أحيل طيه التقرير الأول، الذي يغطي الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، والذي طلبه مجلس الأمن في الفقرة ٧ من القرار ١١٣٦ (١٩٩٧) بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(توقيع) الجنرال أمادو توماني توري
رئيس اللجنة الدولية لمتابعة
اتفاقات بانغي

ضميمة

[الأصل: بالفرنسية]

التقرير الأول المقدم إلى مجلس الأمن في أعقاب اعتماد القرار ١١٣٦ (١٩٩٧) بشأن الحالة في جمهورية افريقيا الوسطى

(٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)

مقدمة

١ - اعتمد مجلس الأمن بالإجماع، في جلسته ٣٨٢٩، القرار ١١٣٦ (١٩٩٧) ويتعلق أساسا بتمديد القرار ١١٢٥ (١٩٩٧) الذي سبقه. وبعبارة أخرى، فإن المجلس أقر مواصلة الدول الأعضاء المشتركة في البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي لتسيير العملية بطريقة محايدة ونزيهة لتحقيق هدفها على النحو المبين في الفقرة ٢ من القرار ١١٢٥ (١٩٩٧). وطلب المجلس إلى الدول الأعضاء المشتركة في البعثة، أي إلى اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي التي تمثلها، تقديم تقارير دورية إلى المجلس كل شهر على الأقل عن طريق الأمين العام.

٢ - ويتعلق هذا التقرير الأول بتطور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

الإدارة السياسية للبعثة

٣ - تعتبر اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي، التي يرأسها الجنرال أمادو توماني توري، الهيئة التي توجه عمل البعثة، لأنها تتلقى التوجيه السياسي اللازم مباشرة من رؤساء الدول المعنية وبخاصة رئيس جمهورية غابون، وهو رئيس اللجنة الدولية للوساطة.

٤ - وقـــد وضعت اللجنة الدوليـــة للمتابعة خطة عمـــل لنفسها تتضمن لب البنود الأساسية لاتفاقات ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في شكل برنامج زمني جرى تنفيذ الجزء الأكبر منه أو هو في طريقه إلى التنفيذ.

٥ - وتخضع البعثة للإشراف السامي للرئيس الحاج عمر بونغو رئيس غابون، وعميد رؤساء دول اللجنة الدولية للوساطة. كما أنها تخضع للسلطة السياسية للجنرال توري، رئيس اللجنة الدولية للمتابعة.

الدعم السوقي والتقني المقدم إلى
اللجنة الدولية للمتابعة

٦ - تجدر هنا الإشارة إلى أن اللجنة الدولية للمتابعة المنبثقة عن رؤساء الدول الأعضاء في اللجنة الدولية للوساطة، تتلقى منذ إنشائها الدعم السوقي والتقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتيح تجديد هذا الدعم، ضمن أشياء أخرى الاضطلاع في الواقع بعمليات مختلفة، وهي:

(أ) الإشراف السياسي على مواصلة عمليات نزع السلاح في بانغي، ثم في داخل البلد؛

(ب) تنسيق الأنشطة المتصلة بتنظيم مختلف الحلقات الدراسية والمؤتمرات المزمع عقدها في إطار المصالحة الوطنية.

الدعم السوقي والمالي المقدم إلى البعثة

٧ - تتلقى البعثة المشتركة دعما سوقيا من الدول المشاركة، ومن فرنسا، ومن منظمة الوحدة الأفريقية، ومن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، كما ورد في التقارير السابقة.

٨ - ومع الاعتراف بالجهود المستمرة التي تبذلها بسخاء الدول المشاركة في البعثة المشتركة، وفرنسا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحكومة أفريقيا الوسطى دعما للوحدات الأفريقية في بانغي، فإنه ينبغي التسليم بأن ظروف إقامة الجنود تتطلب تحسينا لاختلافها الشديد عما تتمتع به بعض القوات المماثلة العاملة في مناطق نزاع أخرى. ومن المستصوب إيجاد حل مناسب بسرعة لهذه الحالة لتفادي انخفاض معنويات الجنود الذين يحاولون حتى الآن العمل بتفان.

٩ - وترحب اللجنة الدولية للمتابعة بطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في قراره ١١٣٦ (١٩٩٧) بإنشاء صندوق استئماني لجمهورية أفريقيا الوسطى يساعد على دعم البعثة المشتركة وعلى توفير الدعم السوقي لها. ومن المهم تأكيد أن احتمالات حفظ الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى في سياق دون إقليمي حساس للغاية تتوقف على مثابرة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة على تغذية الصندوق المذكور.

تنفيذ اتفاقات بانغي

البنود التي نفذت بالفعل

١٠ - جرى بالفعل تنفيذ بنود اتفاقات ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ المتعلقة بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وباعتماد قانون العفو المتعلق بالجرائم المتصلة بالتمرد الثالث وبوضع رؤساء الدولة السابقين، وهو ما يمكن الترحيب به.

١١ - وفيما يتعلق بالقانون الذي يمنح مزايا مادية لرؤساء الدولة السابقين، فقد جرى اعتماد نصه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بأغلبية ساحقة. ويتبقى إصدار رئيس الدولة لمرسوم بتنفيذ هذا القانون. ووفقا لنص القانون المذكور، فإنه "يحصل كل رئيس سابق للجمهورية، انتخب بطريقة ديمقراطية ويتمتع بحقوقه المدنية، على معاش يعادل نصف قيمة مرتب رئيس الجمهورية". ويذكر أن المعنيين يحصلون أيضا على عدد معين من المزايا المادية والبروتوكولية والأمنية تتيح لهم أن يحيوا حياة لائقة وجديرة بالمناصب العليا التي تقلدوها.

وقف المراجعة البرلمانية للحسابات

١٢ - لم يكن في الإمكان بعد اعتماد مشروع القانون بشأن التخلي عن التنفيذ القضائي للتقرير المنبثق عن المراجعة البرلمانية للحسابات بعد إجراء مناقشة واسعة النطاق بشأن هذا الموضوع في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وقد رفضت أغلبية النواب هذا المشروع الأول. وفي الواقع فإن رئاسة الجمهورية والحكومة تعملان على إعادة صياغة مشروع القانون لتقديمه في قراءة ثانية في الجمعية الوطنية. وسيسبق هذا العرض الجديد أعمال توعية لأعضاء البرلمان. إذ أنه تجدر الإشارة الى أن اعتماد هذا القانون يمثل نقطة هامة في اتفاقات بانغي. وجرى بذلك إحالته في الواقع الى قراءة ثانية ما لم يؤد التدخل السياسي لرئيس الدولة الى اتخاذ قرار مغاير بشأنه.

نزع السلاح

١٣ - كما أعلن في الفقرة ١١ من التقرير السابق (S/1997/828)، عُقد اجتماع تنسيقي للأمن في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة العميد أليون إبابا منسق اللجنة الدولية للمتابعة، بمشاركة الوزير المفوض بإدارة الأقاليم، والمختص بالأمن العام ونزع السلاح، وأعضاء اللجنة الدولية للمتابعة وقيادة البعثة المشتركة، وكذلك المسؤولين الرئيسيين لمختلف المرافق الوطنية للدفاع والأمن. وأتاح هذا الاجتماع تحديد استراتيجية لتوجيه الأعمال التي يتعين القيام بها في الميدان لاسترداد بقية الأسلحة في ظروف مناسبة. وجرى تنفيذ الاستراتيجية المتفق عليها اعتبارا من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٤ - واستنادا الى المعلومات المتوفرة، شرعت قوات الأمن (الدرك الوطني وشرطة أفريقيا الوسطى) في عمليات تفتيش في مختلف الأحياء وجرى خلالها تغطيتها بواسطة عناصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، والتي جرى تأمينها هي نفسها بواسطة عناصر من البعثة المشتركة. وإذا كان قد اتضح حتى الآن أن جميع عمليات التفتيش غير مثمرة، فإنه يتعين التسليم بأنها ستظل عديمة الجدوى ما لم يتم تنظيمها بدقة أكبر. وبعبارة أخرى، فإن مختلف العناصر الفاعلة في هذه العمليات لم تكف بعد عن السعي الى صقل أساليبها للتدخل بغية بلوغ أهدافها المحددة. ومن المفيد أن نلاحظ هنا أن عدم النجاح في هذه المرحلة لنزع السلاح يتسبب في إثارة الشك والإحباط داخل بعض الأحزاب السياسية المعارضة.

١٥ - ومنذ توقيع اتفاق الهدنة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، واتفاق وقف إطلاق النار في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧، تم تسليم الأسلحة التالية الى البعثة:

الأسلحة الثقيلة

نوع السلاح	الكمية	الزيادة من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧
مدافع هاون عيار ١٢٠	تم تسليم ٢ من مجموع ٤	
مدافع هاون عيار ٨١	تم تسليم ١٣ من مجموع ١٥	
مدافع هاون عيار ٦٠	تم تسليم ١٤ من مجموع ١٩	١
مدافع رشاشة عيار ١٤,٥	تم تسليم ٦ من مجموع ٦	
مدافع رشاشة عيار ١٢,٧	تم تسليم ٢ من مجموع ٣	١
مدافع عيار ٧٥ غير مرتدة	تم تسليم ٢ من مجموع ٢	
قاذفات صواريخ مضادة للدبابات عيار ٧٣	تم تسليم ٦٦ من مجموع ٦٧	
قنابل مدفوعة بالصواريخ عيار ٧	تم تسليم ٧ من مجموع ١١	
المجموع	تم تسليم ١١٢ قطعة من مجموع ١٢٧ قطعة أي تم استرداد ٨٨,١٨ في المائة من الأسلحة	٠,٧٨

الأسلحة الخفيفة

نوع السلاح	الكمية	الزيادة من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧
أسلحة يدوية لمسدسات آلية متنوعة	تم تسليم ١٦ من مجموع ١١١	
مسدسات رشاشة	تم تسليم ٢٩٩ من مجموع ٤٥٩	
بنادق هجوم	تم تسليم ٢٦١ من مجموع ٥٤١	٢
بنادق MAS ٣٦-٤٩/٥٦-M14 + بنادق قصيرة	تم تسليم ٦٥١ من مجموع ١ ١٨١	٢
مدافع رشاشة خفيفة FM	تم تسليم ٥٢ من مجموع ٨٠	
مدافع رشاشة عيار ٣٠	تم تسليم ١٥ من مجموع ١٧	
المجموع	تم تسليم ١ ٣٠٢ من مجموع ٢ ٣٨٩ قطعة أي تم استرداد ٥٤,٤٩ في المائة	٤ ٠,١٦ ٪

١٦ - إذا ما وضعت في الاعتبار العوامل المختلفة المشار إليها في الفقرة ١٣ من التقرير السابق، فإنه من السهل تفهم أن استرداد مجمل الأسلحة الخفيفة لم يتحقق بعد بالرغم من جميع الأساليب والاستراتيجيات المستخدمة.

١٧ - وفيما يلي حالة الذخائر والمتفجرات التي تم استردادها وترتيبها حتى ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧:

نوع الذخيرة	الكمية	ملاحظات
خراطيش عيار ٥,٥٦	٦٩ ٠٨٥	+ ١
خراطيش عيار ٧,٥ SLC	١٤ ٠٠٠	
خراطيش عيار ٧,٥ S/B	١٢٣ ٩٥٤	+ ٦ ٦٢١
خراطيش عيار ٧,٥ X	٣٤ ٠٧٥	+ ٧٥
خراطيش عيار ٧,٥ X S/B	١٣٥	
خراطيش عيار ٧,٦٢ NATO	١٥ ٩٦٢	
خراطيش عيار ٧,٦٢ كلاشينكوف	٤٠ ٩٥٥	+ ٢٩٥
خراطيش عيار ٧,٦٢ طويلة	١٢١ ٢٦١	+ ١
خراطيش عيار ٧,٦٢ توكاريف	٢ ٨١٠	+ ١ ٩١٠
خراطيش عيار ٩ ملم Para	٥ ٥٢٣	+ ١١٧
خراطيش عيار ١٢ تستخدم في مكافحة الشغب	٧٣١	+ ٣
خراطيش عيار ١٢,٧ ملم	٢ ٢٠٠	+ ١ ٤٧٢
خراطيش عيار ١٤,٥ ملم	١٥ ٤٣٤	+ ١١٢
قنابل يدوية دفاعية ٣٧	١ ٨٥٧	+ ٦
قنابل يدوية دفاعية - الصين	٣ ١٦٥	+ ١٧
قنابل يدوية FLG AP34	١٦	+ ١٣
قذائف قنابل مدفوعة بالصواريخ ٧	١ ١٥١	+ ١١
قاذفات صواريخ مضادة للدبابات عيار ٧٣	٦	+ ٦
قنابل يدوية هجومية ٣٧	١ ٠٤٦	+ ٣
قنابل يدوية مضادة للدبابات FL LAC F4	١ ٣٠٤	+ ٤
قنابل يدوية F4	٣١٦	
قنابل روسية	١	
قذائف مدافع هاون عيار ٦٠	١ ٧١٣	+ ٨
قذائف مدافع هاون عيار ٨١	٨٥٢	+ ١٨
قذائف مدافع هاون عيار ١٢٠	١١٣	+ ١١
قذائف عيار ٧٥ غير مرتدة - الولايات المتحدة	١٦٨	+ ٢
قذائف عيار ٧٥ ملم غير مرتدة - الصين	٢٢٣	دون التزويد بالأسلحة
خراطيش عيار ٤٠ ملم M79 الولايات المتحدة	٦ ٠٦٠	دون التزويد بالأسلحة
صمامة أمان (بالأمتار)	٢ ٣٢٥	
خراطيش اطلاق عيار ٧,٥	٧٥٥	
شاعل حراري	٦ ١٠٠	+ ٦ ١٠٠

المجمـــو ع:

الخراطيش بأنواعها	**٨٨٠ ٤٤٦**
المتفجرات + أجهزة الإشعال	**٤١٦ ٢٦**

توصيات مجلس الدفاع

١٨ - يظل هذا الحكم من اتفاقات بانغي إلى حد ما سبب شقاق بين السلطة والمعارضة. وبالفعل ورغم أن الجميع يتفق على الاعتراف بأن الاستغلال الرشيد والمنطقي لتوصيات مجلس الدفاع الوطنـــي الـ ٢٨٢ يمكن ويجب أن يشكل الأساس لتسوية المشاكل العديدة التي تواجهها القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، بات من الصعب إيجاد أرضية للتفاهم من أجل تنفيذها.

١٩ - ومن بين التوصيات جميعها، هناك اثنتان أو ثلاث تستلفتان بدرجات مختلفة نظر جميع الأوساط السياسية. وهي التوصيتان المتعلقتان بـ "حل" المركز الوطني للبحوث والتحقيقات، وقسم التحريات والبحوث والوثائق فضلا عن التوصية المتعلقة بـ "خفض عدد أفراد" الحرس الرئاسي. وهذه التوصيات تمس مجالات حساسة يصعب في الوقت الحاضر "إيجاد تسوية مؤقتة" بشأنها بين رئيس الدولة الذي تسانده الأحزاب السياسية التي تـُكون الأغلبية الرئاسية من ناحية والأحزاب التي تـُكون مجموعة الأحد عشر من ناحية أخرى. وتولي اللجنة الدولية للمتابعة عناية كبيرة لهذه الحالة. ويبدو أن إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والدرك الوطني وشرطة أفريقيا الوسطى على نحو ما يدعو إلى ذلك مجموع التوصيات تمثل مفتاح للاستجابة للقرارات المذكورة. ومن شأن تنفيذ مشروع التسريح والتحويل والإدماج أن يساعد إلى حد ما على السير في هذا الاتجاه.

المصالحة الوطنية

٢٠ - هذه هي المرحلة الحاسمة من العملية الطويلة وإن كانت مثيرة للحماس لتنفيذ اتفاقات بانغي. وكما أشير إلى ذلك في التقارير السابقة، فإن هذه المرحلة تشكل في حد ذاتها عملية حساسة يتعين توخي الدقة عند الاضطلاع بها نظرا لأنها ترمي في نهاية المطاف إلى التأثير على نحو إيجابي على نفسية الأشقاء من أفراد وجماعات، الذين سبق أن تجابهوا وغذوا، بل وغرسوا منذ بداية الأزمة، جوا يتسم بشعور عام بالريبة. وقد تعين عمليا على اللجنة الدولية للمتابعة وخاصة على رئيسها الجنرال أمادو توماني توري الاضطلاع بالمهمة المزدوجة المتمثلة في إدارة هذا المناخ ثم في تصفيته، ومن هنا جاءت ضرورة اتخاذ عدد من الإجراءات التي تنص عليها روح اتفاقات بانغي من أجل استعادة مناخ الانسجام والوئام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي ينتمي إليها الوطني الموقر بارتيلمي بوغاندا.

٢١ - وقد نظمت اللجنة الدولية للمتابعة ووزارة حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والثقافة الديمقراطية، بفضل دعم سوقي ومالي وتقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقات دراسية للتوعية في مختلف مناطق البلد في الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

٢٢ - وهكذا قامت ثلاثة أفرقة يتكون كل فريق منها من نواب وأعضاء محليين منتخبين وممثلين عن وزارة الداخلية، والوزارة المكلفة بالمصالحة الوطنية فضلا عن أشخاص مختصين عينتهم اللجنة الدولية للمتابعة، بتنشيط حلقات دراسية حول السلام والوحدة والمصالحة الوطنية، وهم يقومون حتى الآن بتنشيط حلقات دراسية من ذلك القبيل:

في بمباري (من أجل المنطقة الوسطى من البلد)،
في بوسانغوا (من أجل الشمال الغربي)،
في بانغاسو (من أجل الجنوب الشرقي)،
في بربراتي (من أجل الجنوب الغربي)،
في امباكاي (من أجل الجنوب)،
في كاغا بلندورو وبسيبوت (من أجل الوسط الشمالي)،
في نديلي وبيراو (من أجل الشمال)،

٢٣ - وقد أتاح التقسيم المنظم للبلد الوصول في وقت معقول إلى كافة سكان البلد الذين نقلت إليهم نفس الرسائل وعقدت معهم جلسات مناقشة ثرية ومتعمقة حول ضرورة تحقيق السلام والمصالحة الوطنية، واللذين يخلقان ظروفا مواتية للإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلد. وتشكل استنتاجات هذه الحلقات الدراسية المختلفة مصرف بيانات ينبغي وضعها تحت تصرف المشاركين في مؤتمر المصالحة الوطنية الذي قد ينعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٢٤ - وفيما يتعلق بمؤتمر المصالحة الوطنية، أنشئت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ لجنة تحضيرية تضم ٤٠ عضوا يمثلون السلطات العامة (رئاسة الجمهورية، والحكومة، والجمعية الوطنية والسلطات القضائية)، والأحزاب المنتمية للأسر السياسية الأربع الكبيرة، والنقابات العمالية، وأرباب العمل، ومختلف النقابات (المحامون والأطباء والصيادلة والمهندسون المعماريون وموثقي العقود)، والطوائف الدينية والنساء. واللجنة التحضيرية لمؤتمر المصالحة الوطنية، التي يرأسها وزير حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والثقافة الديمقراطية مختصة بما يلي:

(أ) إعداد مشروعي النظام الداخلي للمؤتمر وجدول أعماله؛

(ب) تحديد معايير تمثيل الكيانات الوطنية وحصص المشاركة؛

(ج) تجميع كل الوثائق المفيدة للأعمال التحضيرية ولحسن سير أعمال المؤتمر.

التعاون مع السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى
ومختلف أسر الأحزاب السياسية

٢٥ - عاد الجنرال أمادو توماني توري، رئيس اللجنة الدولية للمتابعة إلى بانغي يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بعد قيامه بمهمة تشاور مع مختلف رؤساء دول البلدان التي تشارك في البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي. واستأنف منذ عودته، على رأس اللجنة الدولية للمتابعة، مختلف الاتصالات مع السلطات العليا في جمهورية أفريقيا الوسطى (رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية) ورئيسي الدولة السابقين (الرئيسين داكو وكولينغا)، والمسؤولين عن مختلف المجموعات السياسية ومع شخصيات شتى. وقد استخدمت المقابلات أساسا لتحقيق ما يلي:

(أ) تقييم المسافة المقطوعة في تنفيذ اتفاقات بانغي؛

(ب) البحث عن حلول فيما يتعلق بالأحكام التي لم تطبق بعد أو التي يتسم تطبيقها ببعض البطء؛

(ج) دراسة مختلف الفرضيات المحتملة في إطار الفترة التالية للبعثة المشتركة أي بعد يوم ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، وهو يوم انتهاء الولاية التي أذن بها مجلس الأمن في قراره ١١٣٦ (١٩٩٧)؛

(د) البحث معا عن السبل والوسائل التي تمكن من إيجاد حل للمشكلة العويصة المتمثلة في متأخرات الأجور؛

(هـ) دراسة عناصر الاستراتيجية الواجب اعتمادها لإقناع المجتمع الدولي بضرورة تقديم مساعدة مباشرة وفعالة لجمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق تنظيم اجتماع مائدة مستديرة للجهات المانحة تعقد خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام ١٩٩٨.

التعاون مع المنظمات الدولية

٢٦ - على إثر الطلب الذي وجهه مجلس الأمن في قراره ١١٣٦ (١٩٩٧) الى الأمين العام، بأن يقدم، في غضون ثلاثة أشهر، تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار، أعلن عن وصول بعثة متعددة التخصصات تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ستتولى جمع العناصر اللازمة لإعداد التقرير. وستولي اللجنة الدولية للمتابعة اهتماما أكيدا لأعمال هذه البعثة.

٢٧ - وقد مكنت المقابلات التي أجراها السيد بيير إيتيان لي، المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة مع مختلف المسؤولين في المقر في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر وكذلك جلسات العمل التي عقدت بتنسيق من إدارة الشؤون السياسية والتي شارك فيها بعد ذلك بأسبوع السفير ريني فاليري مونغبي، الأمانة العامة للأمم المتحدة من أن تقوم بتحديد اختصاصات البعثة المتعددة التخصصات بعد أن تلقت رأي رسمي من الرئيس أمادو توماني توري.

٢٨ - وكان اعتماد مجلس الأمن في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ للقرار ١١٣٦ (١٩٩٧) الذي أقر فيه تمديد ولاية البعثة المشتركة لمدة ثلاثة أشهر أي حتى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ مصدر ارتياح سواء على مستوى السلطات في جمهورية افريقيا الوسطى أو على مستوى جميع الأوساط السياسية في البلد. وقد أبدت هذه الأخيرة رغبتها في أن تحظى بحماية قوة تكون في شكل أو في آخر، الى أن تعقد الانتخابات الرئيسية في عام ١٩٩٩ وذلك لكي تجري جميع العمليات الانتخابية في كنف السلام والطمأنينة والحرية والشفافية. أما السكان فيشعرون بأمان متزايد نظرا لأن شبح الآلام والفظائع والمصاعب من جميع الأشكال بدأ يبتعد بثبات. وهكذا فقد قُبل القرار الجديد، على غرار القرار ١١٢٥ (١٩٩٧) بوصفه حافزا لأعمال اللجنة الدولية للمتابعة وللبعثة المشتركة.

٢٩ - وإذ ترحب أيضا اللجنة الدولية للمتابعة والبعثة المشتركة باعتماد القرار ١١٣٦ (١٩٩٧):

(أ) تؤكدان من جديد استعدادهما للوقوف الى جانب شعب جنوب افريقيا في تدعيم السلام المستعاد؛

(ب) تعربان عن أملهما الصادق في أن يستجيب المجتمع الدولي في أجل معقول الى الدعوة التي وجهها المجلس في الفقرة ٦ من القرار الى التبرع للصندوق الاستئماني لجمهورية افريقيا الوسطى الذي طلب الى الأمين العام إنشاؤه؛

(ج) تأملان في أن تنفذ أحكام الفقرة ٩ التي تحث جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية على المساعدة في التنمية في جمهورية افريقيا الوسطى في فترة ما بعد الصراع حيث لا يمكن هنا كما في البلدان التي شاهدت نفس الصعوبات، إحلال سلام حقيقي ومستدام إذا لم يكن هناك حد أدنى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، ورغم النتائج الجيدة التي أحرزت في الإنتاج الزراعي (على مستوى المحاصيل النقدية كما على مستوى المحاصيل الغذائية)، فإن جمهورية افريقيا الوسطى التي أصيبت أنشطتها الزراعية والتجارية بشلل واضح منذ عدة أشهر، ما زالت تجد صعوبة في أن تواجه في نفس الوقت التزاماتها الداخلية (المرتبات والمعاشات التقاعدية والزمالات وتشغيل جهاز الدولة) والتزاماتها الخارجية، وخاصة تسديد ما عليها من متأخرات لمؤسسات بريتون وودز.

٣١ - وقد تطلب الأمر اتخاذ قرار استثنائي من جانب رئيس الدولة واجراءات حازمة من جانب الحكومة لإرغام المسؤولين عن المؤسسات الكبيرة على الوفاء بجزء من متأخراتهم مما أتاح دفع شهر من المرتبات يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ثم يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، فإن المشكلة العويصة المتمثلة في المتأخرات/الأجور والمعاشات التقاعدية والزمالات التي تعد دافعا على الإضراب القائم حتى الآن في بعض القطاعات مثل التعليم العالي. وهذا يدل على انشغال سلطات افريقيا الوسطى الكبير جدا بإيجاد الموارد اللازمة لحل هذه المشكلة المتمثلة في متأخرات ستة أشهر من الأجور وغيرها. وقد ألغيت الاحتفالات الرسمية التي كانت مقررة في إطار الاحتفال بالعيد الوطني لغرة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وذلك حرصا على التوفير.

نشر القوة

٣٢ - لم يسجل أي تغيير هام في الترتيبات القائمة منذ تقديم آخر تقرير. وبالفعل تواصل البعثة المشتركة كفالة الأمن في جميع أحياء عاصمة جمهورية افريقيا الوسطى انطلاقا من ٢٠ مركزا للمراقبة والمشاركة في دوريات أمنية مشتركة مع قوات الأمن والدفاع التابعة لافريقيا الوسطى في جميع دوائر مدينة بانغي.

٣٣ - وقد أصبحت الهجمات المسلحة، والسرقة بقوة السلاح، وغير ذلك من الأفعال الدنيئة نادرة جدا بفضل التقدم المحرز في مجال نزع السلاح وكذلك بفضل اليقظة الدائمة التي خلقها نظام الدوريات المشتركة. وتجدر الإشارة مرة أخرى الى أن بانغي قد استعادت طابعها كمدينة يسودها السلام.

الاستنتاجات

٣٤ - أعطت موافقة مجلس الأمن على تمديد ولاية البعثة المشتركة حتى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، زخما جديدا لعملية الوساطة حيث أنها ستساهم الى حد كبير في مواصلة كفالة الأمن وتحقيق مهمتها المتمثلة في تدعيم السلام.

٣٥ - وسيعتمد نجاح نشر البعثة أساسا على ما سيبديه المجتمع الدولي عمليا من تفاهم في التنفيذ الفعال للفقرة ٦ من القرار ١١٣٦ (١٩٩٧).

٣٦ - وتود اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي أن تظل تحظى بالدعم السوقي والتقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي تواصل مهمتها المزدوجة المتمثلة في تأمين التوجيه السياسي للبعثة ومتابعة اتفاقات بانغي عن طريق الوساطة الدائمة.

٣٧ - ولتفادي أي انزلاق أو تعرض لخطر العودة الى نقطة الانطلاق قد يحدث من جراء انفجار اجتماعي، فإن من المفيد التوصية بإلحاح بأن تتخذ جميع التدابير على المستويات المناسبة وخاصة على مستوى الأمين العام من أجل توعية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية على نحو أكبر وأفضل حتى تقدم المساعدة اللازمة لتنمية جمهورية افريقيا الوسطى كما طلب مجلس الأمن ذلك في الفقرة ٩ من القرار ١١٣٦ (١٩٩٧).

٣٨ - وتتوخى السلطات العليا في جمهورية افريقيا الوسطى الاضطلاع بمشروع لإعادة تشكيل القوات المسلحة لافريقيا الوسطى والدرك الوطني وشرطة افريقيا الوسطى مع مراعاة مختلف توصيات مجلس الدفاع الوطني. وتؤيد اللجنة الدولية للمتابعة بقوة ذلك المشروع الذي ترغب الطبقة السياسية بأكملها في جمهورية افريقيا الوسطى بشدة في إعداده وتنفيذه.

٣٩ - وستواصل اللجنة الدولية للمتابعة، مثلما أكدت ذلك مرات عديدة بذل كل ما في وسعها لحث جميع أطراف الأزمة في جمهورية افريقيا الوسطى على الاستمرار في العمل بحكمة وبكرامة على تنفيذ اتفاقات بانغي على نحو فعال فهذا هو ثمن السلام الحقيقي المستدام.
